

رابعاً: الخيارات المستقبلية

أ. م. د. حسين علاوي خليفة*

باحث واكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة
النهرين

مقدمة

تسعفنا الدراسات المستقبلية في بحثنا نحو استشراف دالة العراق واتجاهاتها المستقبلية من خلال المنهج الاستشرافي الاحتمالي لكي نقوم بقياس الاتجاهات التي ترتهن عليها موضوع العلاقات العراقية - الأمريكية عبر ثلاثة مشاهد لكشف جدلية العلاقة واستمرارية الحراك والتفاعل بين القوى العظمى والقوى الصغرى بانموذجها الأمريكي - العراقي.

مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية : المشاهد الثلاثة

أولاً : مشهد التوظيف

وهو قائم على فرضية أن الولايات المتحدة اجتاحت العراق في 19 آذار 2003 بدون مشروع لتكوين أنموذج الدولة العراقية الجديدة إذ أنها عمدت إلى إحلال نظرية الفوضى البناءة وبالتالي جعلت العراق ساحة لتصفية حسابات صديق الحرب الباردة وعدو اليوم ألا وهي (الحركات الإسلامية الجهادية) أو ما عرف بحركات الإسلام السياسي المتطرف وبالتالي لا نعلم من أعطى الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن الحق بأن يكون العراق ساحة الإرهاب الأولى وبالتالي نجد إن الولايات المتحدة وجدت في العراق المكان المناسب لتوظيف البيئة الجيوبولتيكية كمبرر للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية سوف تدير العراق بطريقة الوصاية عليه وان العراق على وفق هذا المشهد الضبابي فاقد للإرادة

السياسية بسبب المتغير الأمريكي⁽¹⁾، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية عملت وتعمل على توظيف العراق بشكل غير معقول في تحقيق أهدافها الاستراتيجية واثبت هذا المشهد فشله بسبب متغير الإرادة العراقي والوعي الاستراتيجي للقوى السياسية العراقية الوطنية التي جعلت مشهد التوظيف يرد لمن كتبه وأراد له الصيرورة والزرع في الأرض العراقية⁽²⁾.

إذن هذا المشهد نجد أنه من غير المتوقع حصوله بسبب عدم وجود مدركات لمثل هذه الآراء الداعمة لا فشال المشروع الأمريكي المراد تحقيقه في العراق لأنه لم يتطلع لا إلى الإرادة الوطنية العراقية ولا إلى الواقع الاجتماعي العراقي الذي يقوم على أساس أن الذل لا مكان له في قاموس الحياة العراقية، ولا حتى المدرك الأمريكي لمصالحه الاستراتيجية في الخليج⁽³⁾.

ثانياً : مشهد الشراكة

هذا المشهد يرتفع إلى فرضية مفادها أن حجم العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين يحتم عليهم أن يعملوا للوصول بالعلاقات البينية أي العلاقات الأمريكية - العراقية إلى مشهد التعاون الاستراتيجي الوثيق والقائم على الشراكة البناءة دون أن يكون هنالك اختلال في معادلة العلاقات بين الطرفين .

ولكن نلاحظ أن احد اطراف العلاقة مازال الغموض يكتنف سياسته أي الحكومة العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب عدم وضوح شكل النظام السياسي العراقي إلى الآن وعدم ثبوت المنهج الفكري - الايديولوجي للحكومة العراقية رغم الدعم المعلن لتفعيل ثنايا العلاقة مع الولايات المتحدة، لكنه يرد على هذه الآراء عبر وضوح المصلحة العراقية والعقلانية التي ستستطيع من خلالها إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة حتى ما بعد تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي طويلة الأمد⁽⁴⁾.

ثالثاً : مشهد الدمج (التوظيف والشراكة)

إذ إن هذا المشهد يفترض أن الولايات المتحدة ولجت إلى العراق من أجل تحقيق غايات ومصالح وبالتالي أنها استطاعت تحقيق الغاية والمصالح لذلك

(1) انظر مجلة نيوزويك - رؤية في المعاهدة الأمريكية - العراقية - 2008
www.new seek.com\English\2008

(2) زلماي خليل زادة - استراتيجية النجاح في العراق - ترجمة خاصة - مجلة الشؤون الخارجية- مجلس الشؤون الخارجية - واشنطن - 2008.

(3) علي أبو الخير - العراق في مواجهة الاحتلال: دراسة قانونية حول قانونية البند السابع - مركز العراق للدراسات الاستراتيجية - بغداد - 2008.

(4) رزاق حمد - الأبعاد الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة - موقع الحوار المتمدن - 2008
www.rezacar.com\ Arabic\ 2008

عليها الآن أن تثبت أنها ستتعامل مع الدولة العراقية في إطار علاقات ثنائية سلمية لا يشوبها الصراع بل التعاون أكثر نسبية من الصراع.

ولذلك إن كانت الولايات المتحدة تريد إن تبني شراكات إقليميه بين قوى كبرى وقوى صغرى فعليها أن تعطي دوراً إقليمياً للعراق مثلما العراق لديه مصالح مع الولايات المتحدة في التعاون الاقتصادي وإنشاء مشاريع استراتيجية من أجل التنمية والازدهار للاقتصاد العراقي⁽⁵⁾.

وبالتالي إن الخطاب السياسي الأمريكي الذي كان يعلق آماله على النموذج العراقي سيتحقق ولكن برغبة أمريكية وإرادة عراقية بخلاف المشروع الأمريكي الذي أريد له إن يتحقق ولكنه فشل لأنه قام على الرغبة الأمريكية والإرادة الأمريكية والتي لم تفهم الذات العراقية وذلك بأنها دائماً تبحث عن الذات وإثبات نتاجها الحضاري والتغيير والولوج إلى إدارة الذات بأيدي عراقية وطنية⁽⁶⁾، فالنخبة المعروفة بعراقيي الخارج لم يأتوا إلى العراق بشيء جديد بل أن الفكر الكلاسيكي العراقي مازال هو نمط التفكير لديهم لأن كل إنسان هو ابن بيئته وبالتالي لا يستطيع أن ينسلخ عن بيئته مهما ابتعد عنها، والآن الظروف باتت مؤاتية لعودتهم وإبداعهم من داخل العراق وهو أمر ضروري للنهوض ببلدهم⁽⁷⁾.

ثم إن العلاقات البينية لا بد أن تستثمر لدعم جهود الإعمار والبناء في عراق 2011 الذي يحتاج إلى استقطاب أكثر من 700 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة لتحريك عجلة الإعمار، ولذلك على الحكومة العراقية استثمار طبيعة العلاقة في دعم المتغير الاقتصادي الذي يعد الهدف الأساس لعمل الحكومة العراقية وتحديث حركة الدولة العراقية المعاصرة.

ولذلك الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعيد قراءة طبيعة المجتمع العراقي لأنه مجتمع متجدد تواق للحرية وللتغيير وساع للبناء وتخليد لمسات الذات العراقية وذو إرادة قوية لا تقهر ولا تعرف السبات ولذلك على الولايات المتحدة أن تعمل على تجميل صورتها التي انتابها الفشل بسبب ألالنا الأمريكية في العراق التي أرادت إقصاء العراقيين عن بناء المشروع الدولاتي العراقي لكن الولايات المتحدة أدركت مكانم الخطأ في الأداء وحاولت تصحيحه من خلال دعم جهود

(5) عبد الحميد الغانم - الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق - في كتاب (الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة) - مركز العراق للدراسات - بغداد - 2008 - ص 144 - 145.

(6) د. نبيل محمد سليم - دراسة في آفاق العلاقات العراقية - الأمريكية - ملحق آفاق استراتيجية - صحيفة الصباح (عدد خاص) - بغداد - 2008.

(7) حسين النجم - مستقبل الوجود الأمريكي في العراق - ملحق آفاق استراتيجية - صحيفة الصباح (عدد خاص) - بغداد - 2008.

الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعيد قراءة طبيعة المجتمع العراقي لأنه مجتمع متجدد تواق للحرية وللتغيير وساع للبناء وتخليد لمسات الذات العراقية وذو إرادة قوية لا تقهر ولا تعرف السبات.

فكرة حكومة الوحدة الوطنية ولاسيما تبنيها مشروع المصالحة الوطنية فضلاً عن دعمها لملف الإعمار والبناء وهي هادفة إلى إنهاء الوجود الأمريكي العسكري وإقامة علاقات سلمية واستراتيجية من خلال بناء جيش عراقي وطني قادر على إدارة دفة الأمن المولّد للاستقرار في كل ربوع العراق، لذلك على الولايات المتحدة أن تسحب قواتها تدريجياً وبصورة مسؤولة من العراق على وفق خطة الرئيس أوباما وهذا ما بدأنا نلتزمه في 30 آب 2010 بعد تخفيض القوات الأمريكية في العراق إلى 50 ألف جندي⁽⁸⁾.

(8) للمزيد انظر: د. علي حسين العيسوي - القوى الكبرى والقوى الصغرى: دراسة في إشكالية المدرك الاستراتيجي - مركز المشرق للدراسات الاستراتيجية - بغداد - 2004.

وهنا نذكر أنه لا بد على الحكومة العراقية من أن تعمل على دعم القوات العسكرية العراقية، وتوظيف الوجود الأمريكي في دعم القدرات اللوجستية قبيل انتهاء مدة تخفيض القوات الأمريكية الـ 50 ألف جندي، وتحديث الآلة العسكرية العراقية، وتزويدها بأسلحة متطورة مواكبة لطبيعة التحديات التي تواجه الدولة العراقية والبيئة الأمنية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إذن نجد من خلال ما تقدم أن العراق في المدرك الأمريكي بات يمثل المفتاح الأساس لبناء الشرق الأوسط، والأمن والاستقرار في الخليج العربي، وهذا ما يحتم على صانع القرار الأمريكي أن يتفاعل مع القضية العراقية بكل ثنائها، مدركاً أهمية العلاقات الاستراتيجية وأثارها المستقبلية على طبيعة الدور العراقي القادم سواء على الصعيد الإقليمي بمحيطه العربي أم الشرق أوسطي، أم الصعيد الدولي.

أما بخصوص المشهد المرجح للعلاقات العراقية الأمريكية فإنه المشهد الأخير والذاهب إلى اتخاذ التوظيف والشراكة مديلاً له، لما تفرضه اللحظة التاريخية من أن العراق بات مؤهلاً للمسير نحو الشراكة بدل التوظيف والذي كان السيناريو الأول لإعادة بناء الدور العراقي على وفق المدرك الأمريكي، لكن الواقع العراقي حال بصانع القرار

أن العراق في المدرك الأمريكي بات يمثل المفتاح الأساس لبناء الشرق الأوسط، والأمن والاستقرار في الخليج العربي.

في الولايات المتحدة ولاسيما في عهد أوباما كما بدأ يتضح إلى التفكير بأن مشهد التوظيف مشهد غير مجد دون تحقيق شراكة ناضجة مع العراق من أجل مستقبل المنطقة والمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

السيناريوهات المحتملة للسلوك الأميركي بما يخص الانسحاب من العراق

تثير مسألة (الانسحاب) الأميركي من العراق أسئلة خفية بشأن دوافع الخطوة ورمزيتها، فهل الانسحاب يعني الاعتراف بالفشل السياسي وبداية مراجعة نقدية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم؟ وهل يعني الانسحاب خطوة مفصلية للغياب الكلي عن خريطة منطقة حساسة وغنية وواعدة؟

الانسحاب له قراءات مختلفة ويرسل إشارات متعارضة، فهل يعني الانكفاء أو التراجع أو يعني إعادة قراءة للحسابات والبدء في سياسة تنظيم الصفوف تمهيداً لهجوم آخر، وحتى الآن تبدو استراتيجية باراك أوباما غامضة، فهو اتخذ قرار الانسحاب من العراق خلال معركة التنافس على الرئاسة، إذ وعد جمهور الناخبين (دافعي الضرائب) بتركيز الجهد العسكري في الميدان الأفغاني بذريعة أنه يشكل بؤرة الإرهاب، وبعد نجاح المهمة يبدأ الانسحاب من أفغانستان.

الانسحاب إذاً هو المشروع البديل، ويبقى السؤال: إلى أين ستصل خطوات الانسحاب ومداهما وتوقيتها، هل تقتصر الخطوات على الملفين العراقي والأفغاني أم أنها ستكون واسعة تشمل كل نقاط الاحتكاك من بحر العرب والخليج العربي إلى شط العرب؟

هذا على مستوى الشكل، أما على مستوى المضمون، فهل الانسحاب الجزئي يساوي هزيمة عامة أم هو مجرد خطوة تراجعية لإعادة تنظيم الصفوف؟ وهل الانسحاب يعادل التراجع أم هو قراءة تريد مراجعة أخطاء في الاستراتيجية تمهيداً لتصحيحها؟ أسئلة كثيرة ولكن الأجوبة تبقى عرضة للقراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

انصب الجدل حول مدى المخاطر المحتملة التي يمكن أن تترتب على عقد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية نظراً للمبادئ والأهداف التي تضمنتها، وتمسك الولايات المتحدة الأميركية بها وعدم التنازل عنها.

لا شك في أن الولايات المتحدة الأميركية لديها مصالح سياسية وعسكرية إستراتيجية في العراق لا يمكن إغفالها، ولكن عند مقارنة التجارب السابقة

للولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت في وقتها الدولتان (ألمانيا واليابان) مهزومتين وخاضعتين للاحتلال الأمريكي، وللوهلة الأولى نجد تشابهاً بين حالة العراق بعد احتلاله عام 2003 وبين حالة كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، إذ دخلت القوات الأمريكية أراضي هذه الدول دون إذن مسبق من حكوماتها، ولكن الحالة العراقية تختلف بالكامل عن حالات الدول الثلاث، ففيما يتعلق بالحالة الألمانية واليابانية فإن القوات الأمريكية احتلتها بعدما هاجمتها وأحتلت الكثير من دول العالم إبان الحرب العالمية الثانية، وهو أمر لم يكن موجوداً عند احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لا تشبه الحالة العراقية الحالة الكورية، لأن القوات الأمريكية دخلت أراضي كوريا الجنوبية عام 1951 بتفويض دولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم (83) الصادر في 27 حزيران 1950، بعدما تعرضت أراضي كوريا الجنوبية لهجوم من قبل كوريا الشمالية، بينما الحالة العراقية لم تلق تفويضاً دولياً لدخول القوات الأجنبية لهذا البلد.

ولا يُعد احتلال العراق تحريراً - كما وصفته الإدارة الأمريكية - لأن التحرير هو نقيض الاحتلال، ومن المعلوم إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اعترفتا رسمياً حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) بوضعهما القانوني في العراق كقوات احتلال، والاحتلال لا يمكن أن يكون حملة لنشر الحرية والديمقراطية، لأن الحرية والديمقراطية لا تنشر عن طريق الاحتلال والتعذيب والقتل اليومي.

وعليه فإن الاحتلال الانكلو - أميركي للعراق لم يكن من أجل الحرية والديمقراطية، وإنما كان عملاً مخططاً له منذ زمن بعيد للاستيلاء على ثروات العراق وفرض الهيمنة الأجنبية على شعبه، وكذلك استجابة لضغوط كانت تتعرض لها الإدارة الأمريكية من قبل بعض جماعات الضغط المتنفذة داخل الولايات المتحدة، ولأن قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق وكذلك إنشاء قواعد عسكرية دائمة أصبحت موضوع اهتمام العديد من القيادات السياسية والحركات والأحزاب الدينية والوطنية داخل العراق، فضلاً عن الاهتمام الذي لقيته على الصعيد الخارجي، حيث مارست العديد

من القوى الدولية، والرأي العام العالمي ضغوطاً من أجل خروج القوات الأمريكية من العراق، فقد وجدت الولايات المتحدة في عقد اتفاقية (اقتصادية وسياسية وعسكرية) مع العراق المخرج الوحيد لها من الأصوات الداعية إلى خروج قواتها من العراق.

السيناريو الأول: انسحاب القوات الأميركية من العراق على وفق تعهد الرئيس أوباما بحلول نهاية العام المقبل، بغض النظر عن الأوضاع في العراق.

الدوافع:

- أن كثيراً من الأميركيين، وعلى رأسهم بعض أعضاء الكونغرس، يريدون نسيان المأزق الأميركي في العراق ويحلمون باليوم الذي يتقلص فيه الدور الأميركي في العراق في أسرع وقت ممكن.
- أن الرئيس أوباما يدرك أن الوعود الانتخابية التي أطلقها خلال حملته الانتخابية هي التي أوصلته إلى سدة الحكم، لذلك هو يحاول الإيفاء بها بكل صورة، فخلال خطاب الاتحاد في الذي استغرق 71 دقيقة، لم يذكر أوباما سوى بضع كلمات روتينية حول العراق، وطوال المدة التي تولت إدارته فيها السلطة، نأت بنفسها عن مناقشة الأهمية الجيوستراتيجية للعراق، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بها.
- إن الانسحاب الأميركي الشامل من العراق يُعد مراجعة للاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وليست خطوة تراجعية، ولذلك يتوقع أن تبدأ الولايات المتحدة بإعادة الاعتبار للحلفاء أو الوكلاء السابقين في المنطقة وتعويم نشاطهم الإقليمي بعد غياب مؤقت لهم عن مسرح الشرق الأوسط على أثر أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية في 1990 - 1991.

الكوابح:

- من الممكن أن يُنظر للانسحاب الأميركي كهزيمة سياسية يصعب على الإدارة الأميركية الحالية استيعابها بسرعة واحتواء تداعياتها من دون تقديم تنازلات لقوى إقليمية صاعدة تطمح بتأدية دور يتناسب مع موقعها وقوتها الميدانية.

● عدم إكمال المشروع الأميركي التي احتلت بموجبه العراق حتى الوقت الحاضر، فهناك العديد من الأصوات الغربية التي تدعي أن الولايات المتحدة جاءت من أجل تخليص العراقيين من بطش ودكتاتورية صدام، ولكن للمشروع الأميركي نوايا أبعد من هذا الهدف بكثير، إذ أنه لا تزال هناك العديد من الدكتاتوريات والأنظمة القمعية في المنطقة غضت الولايات المتحدة الطرف عنها.

● فرضت الثورات العربية على الولايات المتحدة الأميركية تحدّ جديد جعلها تفكر بالبقاء قريب من المنطقة العربية لاحتواء تلك الثورات وإعادة مسارها إلى الحاضنة الأميركية من جديد، وهذا الأمر يفرض عليها التفكير ملياً قبل الانسحاب من العراق.

السيناريو الثاني: الانسحاب مع بقاء (50000) جندي أميركي لأغراض قتالية:

الدوافع:

● بقاء القوات الأميركية، التي سُمّيت وحدات المساعدة وتقديم المَشُورة، ضرورياً للحيلولة دون اندلاع حرب أهلية في العراق، في ظل التطاحن العرقي والطائفي، الذي مازال قائماً، فمع إدراك العراقيين أن اندلاع حرب أهلية سيُضيف كارثة جديدة إلى سجل الكوارث العراقية، فإن خطر تلك الحرب يظل وارداً، طالما بقي الزعماء العراقيون مؤمنين بإمكانية تحقيق أهدافهم المُتعارضة عن طريق استخدام القوة، لذلك، تتّضح أهمية بقاء قوات عسكرية أميركية بعد خروج الوحدات المقاتلة.

● رغم كل ما يُقال عما اعترى تشكيل الحكومة العراقية، ومع التسليم بأن الحياة السياسية في العراق تواجه صعوبات تحوّل دون الوصول إلى نظام سياسي قادر على أداء وظائفه، إلا أنه يتعيّن على الولايات المتحدة والدول المجاورة والأمم المتحدة، أن لا تسمح للنظام السياسي في العراق بالفشل، وبالتالي، مازال يتعيّن عليها جميعاً بذل المزيد من الجهود، للمساعدة في توفير الاستقرار السياسي لعراق ما بعد الخروج.

● تتنازع العراقيين رغبتان متعارضتان. الأولى، رغبة في رؤية آخر جندي أميركي يُغادر الأرض العراقية، والأخرى، الخوف ممّا يمكن أن يحدث

في العراق، إذا تمّ انسحاب أميركي كليّ، نظراً لعدم التأكد من قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن وتوفير الاستقرار، وكذلك عدم نُضوج العملية السياسية بشكل يُطمئن العراقيين إلى زوال شبح الحرب الأهلية.

● لا توجد حرب في العالم يُمكن إنهاؤها على وفق جدول زمني معروف، لذلك، أن تعهّد الرئيس أوباما بسحب باقي القوات الأميركية بحلول نهاية العام 2011 لن يمكن الوفاء به، إذ إن الحاجة ستدعو إلى استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق لسنوات طويلة قادمة، سواء لحفظ الأمن والاستقرار أم للحفاظ على المصالح الأميركية في منطقة من أهمّ مناطق العالم، من الناحية الاستراتيجية.

● من المرجح أن تستمر الصراعات بين عرب العراق وأكراده، ولا سيما حول كركوك، وبين عرب العراق وتركمانه في الشمال، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي.

● أن قوات الأمن العراقية لم تُختبَر بعد فيما يتعلّق بقدرتها على توفير الأمن والاستقرار، لذلك، سيكون الوجود العسكري الأميركي على أرض العراق أطول بكثير ممّا يَعِدُّ به الرئيس أوباما.

● يُشابه الوضع في العراق الآن، الوضع في كوريا الجنوبية بعد الحرب، إذ احتفظت الولايات المتحدة منذ هُدنة عام 1953 بقوات أميركية للحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا تزال حتى يومنا هذا تحتفظ بحوالي ثلاثين ألف جندي أميركي على الأرض الكورية، بعد ستين عاماً من انتهاء المهام القتالية.

الكوابح:

● هناك بعض الأطراف المشتركة في العملية السياسية ترفض هذا الوجود وتهدد باستئناف عمليات المقاومة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على الإبقاء على هذا العدد من قوات الاحتلال في العراق، لذا سيشكل هذا القرار تهديداً جديداً لقوات الاحتلال في العراق.

● في حالة تنفيذ هذا السيناريو فإن قوات الاحتلال ستكون أهدافاً شرعية لضربات المقاومة الإسلامية العراقية المتمثلة بكتائب حزب الله التي أعلنت

صراحة أنها ستصعد من عملياتها ضد قوات الاحتلال في حال تمديد الاتفاقية الأمنية أو عقد اتفاقية جديدة يكون بمقتضاها بقاء جنود أميركان في العراق.

● يهدد هذا السيناريو مصداقية الولايات المتحدة الأميركية بصورة عامة والوعود الانتخابية التي قطعها أوباما أثناء حملته الانتخابية بسحب الجنود الأميركيين من العراق، وسيكون ذلك القرار من أهم المآخذ التي سيتشبث بها الجمهوريون في الحملة الانتخابية القادمة للرئاسة الأميركية.

السيناريو الثالث: الانسحاب مع بقاء قواعد عسكرية أميركية دائمة على غرار ما حصل في ألمانيا واليابان:

الدوافع:

● رغم إغلاق مئات من القواعد العسكرية الأميركية في العراق أو تسليمها إلى العراقيين مع سحب القوات القتالية الأميركية، ستظل هناك قواعد أميركية في العراق لعشرات السنين، طالما بقيت وحدات عسكرية أميركية تُغيّر فقط اسمها إلى وحدات المساعدة وتقديم التدريب والمشورة، إذ إن الشراكة الإستراتيجية الأميركية مع العراق، وإن احتاجت إلى مواصلة العمل الأميركي في العراق لسنوات طويلة، فإنها في نهاية المطاف يمكن أن تُغيّر الخريطة الاستراتيجية للشرق الأوسط.

● هناك من يرى أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة بنيوية في مجالها العسكري لا من حيث قوتها الضاربة (طائرات، صواريخ، أساطيل، تقنيات، أسلحة دمار شامل) وحسب وإنما من حيث قوتها البشرية وقدرتها على خوض معارك على الأرض تحمل الخسائر في صفوف جنودها.

● وهناك من يقرأ المسألة اقتصادياً من خلال تراجع أداء الاقتصاد الأميركي وإزدياد العجزات فيه، الأمر الذي أدى إلى عجزه الممتد في تمويل الحروب وتغطية النفقات العسكرية التي استنزفت الخزينة وأوقعتها في ديون أخذت تتراكم من دون كوابح.

الكوابح:

● حذر رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، شأؤول موفاز

من التداعيات التي يتوقع حصولها جرّاء انسحاب القوات الأميركية من العراق، فقال أن (الخروج الأميركي من العراق سيُدخل حرس الثورة إليه، وسيعزز أكثر القوس الشمالي الذي يضم إيران، سوريا، حماس وحزب الله).

● ستكون هذه القواعد الأميركية عرضة للتهديد الدائم من قبل قوة المقاومة العراقية المتنامية وبخاصة في جنوب العراق من قبل كتائب حزب الله التي ازداد نشاطها في الآونة الأخيرة لإجبار قوات الاحتلال على الانسحاب.

السيناريو الرابع: انسحاب أميركي عسكري مع بقاء قوات لمهام استخبارية غير معلنة:

الدوافع:

● أن جوهر القوة العسكرية الأميركية هو استخدام قوى مشتركة خفيفة وأسهل حركة في الحرب تدعمها المعلومات الاستخباراتية وقدرات القيادة والسيطرة بما في ذلك مضاعفات القوة مثل الأجهزة الفضائية والطائرات غير المأهولة، لذا أن المهم أن نعرف أن أقرب الأمور إلى ما يحدث اليوم في العراق من قبل الولايات المتحدة هو تطبيقها مبدأ «رامسفيلد» الذي طرحه عند زيارته في إحدى المرات للعاصمة بغداد ولقائه عدداً من الجنود الأميركيين إذ قال لهم: إننا لسنا بحاجة أن نسرع على أقدامنا، إن ما نحتاجه هو إنجاز الأشياء خلال ساعات وأيام بدلاً من الأسابيع والأشهر، وبأقل قدر من آثار أقدامنا على الأرض» ويُعرف اليوم هذا الأمر الذي تحدث به رامسفيلد باسم (مبدأ رامسفيلد) وللتذكير بما قاله رامسفيلد عن قوات خفيفة سهلة الحركة فأننا نجد من القوات الأمنية الخاصة أنها خفيفة وسهلة الحركة، وذكر أيضاً أنها تُدعم بالمعلومات الاستخباراتية، فنجد فعلاً أن الشركات الأمنية هي عبارة عن مؤسسات إستخباراتية ضخمة، فضلاً عن ذكره الطائرات غير المأهولة، على وفق المعلومات المتداولة أن القوات الأمنية الخاصة وتحت ذريعة توفير الأمن والحماية للسياسيين والموظفين الأميركيين في العراق ستلجأ إلى استخدام الطائرات غير المأهولة في مهامها الأمنية.

● إن هذا السيناريو سيعزز فكرة أن الولايات المتحدة الأميركية جاءت إلى

العراق ليس لغرض الاحتلال وإنما لتحرير العراق من نظام دكتاتوري لاقى الشعب العراقي منه الأمرين، وإن هذا السلوك هو بمثابة رسالة تظمين إلى القوى الوطنية العراقية وكذلك إلى دول الجوار.

الكوابح

● لازال العديد من المحللين والسياسيين الأميركيين يعدّون أن الحرب على العراق لم تنته بعد وإنه لا منتصر فيها، لذلك أن الانسحاب الأميركي العسكري مع بقاء قوات لمهام استخبارية فقط هو أمر أبعد ما يكون عن واقع التفكير الأميركي في العراق اليوم.

● إن وجود أكبر سفارة أميركية في العالم على الأرض العراقية بهذا الكم الكبير من الدبلوماسيين وهذه المساحة المترامية يحتم على التفكير الأميركي عدم الانسحاب الكامل وتكرار تجربة الرهائن الأميركيين في إيران، لذا أن وجود قوات أميركية للتدخل السريع تناسب مع حجم السفارة الأميركية في بغداد هو من الضروريات.

الخاتمة والمقترحات

● إن ما نطمح إليه اليوم هو بناء مدرك لصانع القرار العراقي منفتح على كل الرؤى والأفكار يعمل على تحديد ملامح المصلحة العراقية أولاً، وأن يكون شعاراً استراتيجياً " العراق أولاً " في كل التفاعلات الخارجية وإدارة العلاقات مع أيّ دولة كانت كبيرة أم صغيرة أم متوسطة.

● إننا حقيقية نلتمس من الاتفاقية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق، أن تكون صمام الأمان للعراق للخروج إلى العالم بكامل السيادة بعد عام 2011 ولا سيما وأن العراق مقبل على الخروج التام من الفصل السابع الذي سيكتمل خلال الأشهر القادمة، ليكون عامل دفع لعجلة التطور في شتى المجالات كافة.

● إذن ما نصبو إليه الآن أن تكون النوايا مطابقة للأهداف المعلنة من قبل الطرفين وبمقدمتها الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة التي ستنفذ كل بنود الاتفاقية وتشرف على جني ثمارها، وطبيعي أن الالتزام والوضوح في النوايا سيجعل أهداف الاتفاقية مطبقة بصورة صحيحة

وتأخذ مسارها الصحيح نحو دعم الدولة العراقية وتحقيق الرفاهية التي ستكون طموح كل إنسان عراقي، ومدخلاً لازدهار العلاقات العراقية - الأمريكية مستقبلاً وبناء أهداف تتماثل لدرجة المصالح المشتركة بين أنموذجين للشراكة (الدول الصغرى «العراق» والدول العظمى «الولايات المتحدة الأمريكية») التي قد تتجسد في التنفيذ الفعلي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الدولتين.

● سياسياً تبدو الإدارة الأميركية الحالية حائرة وضائعة في التعامل مع ملفات مفتوحة على أزومات ممتدة من أفغانستان إلى فلسطين، وبسبب هذا القلق السياسي الدائم تجد إدارة أوباما مشكلة في حسم خياراتها النهائية والمفاضلة بين الدفاع أو الهجوم أو الانكفاء لمعالجة أزومات الداخل.

● الدفاع يتطلب موازنات قادرة على تغطية النفقات المتصاعدة سنة بعد أخرى، والهجوم يتطلب قوة بشرية أميركية تمتلك الاستعداد السيكولوجي للتضحية دفاعاً عن أنموذج ترى الولايات المتحدة أنه يستحق الحياة والترويج له في العالم العربي، والانكفاء إلى الداخل (العزلة الدولية) يتطلب أيضاً عدم التفريط بالحلفاء والأصدقاء والمصالح في منطقة جغرافية - استراتيجية تُعدّ حيوية ونقطة فاصلة في ترجيح موازين القوى في دائرة أوراسيا (أوروبا - آسيا).

● إن الاختيارات ليست سهلة وهي في مجموعها العام تشكل نكسة للسياسة الأميركية في المنطقة العربية (الشرق الأوسط) لأن نهاية المحصلة المشتركة لكل خطوات الولايات المتحدة منذ أن اتخذت قرار الهجوم والانتشار وتحمل المسؤولية مباشرة ومن دون اعتماد على الوكلاء أخذت تتجه نحو الفشل الجزئي.

● الولايات المتحدة الآن أضعف استراتيجياً مما كان عليه وضعها حين قررت إرسال جيوشها إلى المنطقة في آب 1990، وبات الآن على الإدارة الأميركية إعادة مراجعة الحسابات للمفاضلة بين الاحتمالات واتخاذ قرار حاسم بشأن وجودها العسكري في منطقة مضطربة ومفتوحة على فوضى دائمة بسبب أخطاء ارتكبتها نتيجة اعتمادها على معلومات كاذبة وتسرعها في استنتاج حلول نظرية لا تنسجم أو تتكيف مع أوضاع مخالفة لأنموذجها.

● إن أصدقاء الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان أخذوا يتنصلون من واشنطن ويبحثون عن حلفاء إقليميين لتعويض الفراغ الذي سينجم بعد الانسحابات المقررة، والفضيحة السياسية التي تواجهها الإدارة حالياً تتمثل في الوقت الراهن في معادلة سلبية تقوم على قاعدتين: الأولى أنها لم تكسب الأنصار في حروبها، والأخرى أنها أخذت تخسر الذين تعاونوا معها ونسقوا مع أجهزتها وخدموا إستراتيجيتها.

● إن مسألة الانسحاب من العراق وأفغانستان تثير فعلاً أسئلة تتجاوز حدود الكسب والخسارة وهل ستكون جزئية أو كلية، مؤقتة أو دائمة، تكتيكية أو استراتيجية، تراجع أو تنظيم صفوف؟ المسألة كبيرة حتى لو تعاطت معها إدارة أوباما باستخفاف ومن دون تقدير لتداعياتها الرمزية، وخطورة الموضوع أن الأزمة تبدأ من واشنطن وتتمثل بعدم قدرة دولة كبرى عن الدفاع عن مصالحها بوضوح تام، لا بسبب ضعف أصدقائها في المنطقة وزيادة همومهم من الداخل في بلدانهم، وإنما بسبب ضعفها البنيوي (البشري) وعدم استعداد الولايات المتحدة للتضحية دفاعاً عن أنموذجها، وحين تصل دولة كبرى إلى هذا المستوى من العجز البنيوي تكون كما قال صاحب المقدمة ابن خلدون بدأت بالدخول في طور (الدعة) أي في مرحلة الغياب عن المشهد العالمي.

